



## التقرير الاستراتيجي

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
the Consultative Center for Studies and Documentation

# أحداث العالم العربي وتفاعلاتها الاقليمية والدولية



(2014-2013)



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
the Consultative Center for Studies and Documentation

أحداث العالم العربي  
وتفاعلاتها الاقليمية والدولية



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

## The Strategic Report



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
the Consultative Center for Studies and Documentation

# Arab World Events Alongside their Regional and International Interactions



(2013-2014)



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
the Consultative Center for Studies and Documentation

A specialized scientific institution in charge of information and researches. It deals with socio-economic issues and follows-up the effecting strategic issues and global transformations.

The Consultative Center for studies & Documentation is concerned with developmental and strategic researches and studies. It grants particular interest to American policies, the changes in the international order, the relationships between both the Arab and Islamic worlds. On the one hand, and the Western worlds on the other, and the international social movements, with a particular focus on the issues pertaining to Palestine and resistance. The Center is also concerned with the issues of socio-economic development and poverty fighting; it has integrated process to follow up and review the governmental projects, the analysis of public policies, and the provision of alternative reforming visions at the political, economic, and legal levels. The Center also endeavours to provide the public with an accurate, balanced and deep understanding regarding the emerging issues.

President:

**Abdul Halim FADLALLAH**

Director of Public Relations & Media:

**Mohammad Al-KHALIL**

The Consultative Committee

(By Arabic Alphabetical Order)

Ghaleb Abou-Mosleh Mohammad Tay

Mohammad Baraki Kassem Ezz Eddine

Hassan Jouni Najib Issa

Wajih Zoughaib Ahmad Faour

Rifaat Sayed Ahmad Habib Fayyad

Walid Chrara Al-Hassan Mahmoud

Jaafer Al-Mohajer

مؤسسة علمية متخصصة. تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحويلات العالمية المؤثرة.

يُعنى المركز بالأبحاث والدراسات الاستراتيجية والإثباتية، ويولي اهتماماً خاصاً بالسياسات الأميركية وتحويلات النظام العالمي والعلاقات بين العالمين الإسلامي والغرب، والحركات الاجتماعية الدولية، مع التركيز على المسائل المرتبطة بفلسطين والمقاومة. كما يهتم بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة الفقر، ولديه مسار متكامل لمواكبة المشاريع الحكومية ومراجعتها، وتحليل السياسات العامة، وتقديم رؤى إصلاحية بديلة على الصعد السياسية والاقتصادية والقانونية. ويعمل على تقديم فهم دقيق ومتوازن وعميق إلى الرأي العام بشأن قضايا بارزة.

رئيس المركز:

عبد الحليم فضل الله

مدير العلاقات العامة والإعلام:

محمد الخليل

الهيئة الاستشارية (حسب الترتيب الأبجدي)

غالب أبو مصلح محمد مطي

محمد بركي قاسم عز الدين

حسن جوني نجيب عيسى

وجيه زعيب أحمد فاعور

رفعت سيد أحمد حبيب فياض

وليد شرارة حسن المحمود

جعفر المهاجر

---

أحداث العالم العربي:  
التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014-2013)



أحداث العالم العربي:  
التفاعلات الاقليمية والدولية  
(2014-2013)



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
The Consultative Center for Studies and Documentation



## أحداث العالم العربي: التفاعلات الاقليمية والدولية (2013-2014)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمق بإشراف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب. إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كُتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: قاسم عز الدين

الترجمة: صالح الأشمر (لبحثي باتريك هنري وليونيل فيرون)

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: نيسان 2015

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

### حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانتزي وورلد - بناية الإنماء غروب - الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: [dirasat@dirasat.net](mailto:dirasat@dirasat.net) [www.dirasat.net](http://www.dirasat.net)

Baabda 10172010 :P.o.Box

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

## ثبت المحتويات

|     |  |
|-----|--|
| 7   | ..... المقدمة  |
| 10  | ..... المدخل / قاسم عز الدين   |
| 19  | ..... - العوامل الاقتصادية - الاجتماعية وراء الثورات العربية<br>جورج قرم   |
| 39  | ..... - الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية - الاقتصادية<br>باتريك هنري   |
| 63  | ..... - أولويات حزب الله الإستراتيجية تجاه الثورات العربية<br>طلال عتريسي  |
| 75  | ..... حزب الله والتحوّلات العربية / حسام مطر                               |
| 79  | ..... - مصر ودول "المربع الإسلامي" في توازنات الشرق الأوسط<br>مصطفى اللباد |
| 97  | ..... - دول الخليج وتداعيات الموجة السادسة<br>وليد نويهض                   |
| 115 | ..... - السعودية: الرؤية والخيارات<br>فؤاد إبراهيم                         |
| 127 | ..... - جذور التحوّلات في الشرق الأوسط<br>حسن بهشتي بور                    |
| 140 | ..... أصابع واشنطن / محمد ميرندي   |

- 141 ..... متغيّرات السياسة التركية وأبعادها الإستراتيجية الإقليمية  
محمد نور الدين
- 163 ..... «إسرائيل» في مواجهة العاصفة «القلق الإستراتيجي»  
سيف دعنا
- 179 ..... التهديدات والمخاطر التي تخشاها «إسرائيل»  
حلمي موسى
- 187 ..... روسيا الأوراسية في المنظومة الدولية  
فصيح بدرخان
- 206 ..... روسيا ومصادر الطاقة / ليونيد سافين
- 209 ..... أي تأثيرات لإستراتيجية «الاستدارة شرقاً» الأميركية على منطقة الشرق الأوسط؟  
سعد محيو
- 216 ..... «الشرق الأوسط برميل بارود» كتاب بريجنسكي
- 218 ..... أميركا والتسلّح / سارة فلاوندرز
- 219 ..... أميركا- الصين آفاق إستراتيجية  
ليونيل فيرون
- 230 ..... قوة أميركا وزعامتها في عالم متحوّل / فيليب غوليب
- 233 ..... الاقتصاد السياسي للتنمية المستقلة: نحو نموذج عربي بديل  
عبد الحلیم فضل الله
- 249 ..... مقارنة لواقع الاقتصادات العربية وعلاقتها بالاقتصاد العالمي  
منير الحمش



## السعودية: الرؤية والخيارات

د. فؤاد إبراهيم

باحث سعودي مقيم في بريطانيا  
وناشط سياسي وحقوقى.

رفض العمل بفتاوى علماء السلطة، وخارجياً، وقوف قطاع كبير من المسلمين السنّة ضد الدولة السعودية كرد فعل على ضلوعها في إسقاط حكم الإخوان في مصر.

ونحن هنا أمام قائمتين من المتغيرات، منها بنوية/ داخلية تستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً، وأخرى خارجية وقعت في غضون السنوات الثلاث الأخيرة، أي منذ بدء «الربيع العربي» وحتى الوقت الراهن.

### متغيرات بنوية

يمكن التوقّف عند مجموعة متغيرات فرضت نفسها على بنية المجتمع ولا تزال مفاعيلها مستمرة، ومنها:

#### تآكل الطبقة الوسطى

الطبقة الوسطى، ببساطة، هي القادرة على ضمان الاحتياجات الأساسية لأفرادها دون اللجوء إلى مصادر أخرى. وتشمل، هذه الطبقة معلمي المدارس، والموظفين في قطاع الخدمة المدنية، والضباط العسكريين، والحرفيين والتجار. وقد ارتفع عدد أفراد الطبقة الوسطى في السعودية من 200، 22 سنة 1970 إلى 4.6 ملايين شخص في السنة الحالية، منهم 11 بالمئة فحسب من العوائل التي

شهدت السعودية تحولات جوهرية في ضوء متغيرات محلية وإقليمية ودولية تركت آثارها المباشرة على أداء وسياسات المملكة.

تقليدياً، تستمد السعودية مشروعيتها وقوتها من مصادر فريدة تميّزت بها خلال فترة زمنية طويلة نسبياً. فقد حصلت على مكافأة من السماء (رعاية الحرمين الشريفين) وأخرى من الأرض (النفط)، وشكّلنا رافعة للدولة السعودية لجهة ترسيخ دعائم السلطة المركزية ووحدة الكيان.

لكن هذين المصدرين لم يعد لهما الزخم السابق نفسه نتيجة متغيرات جديدة وشيكة تركت تأثيراتها المباشرة على مكانة المملكة في السوق النفطية العالمية من بينها اكتشاف النفط الصخري في الولايات المتحدة بكميات هائلة، وعودة إيران إلى أسواق النفط العالمية.

من جهة ثانية، واجهت الجهود الاستثنائية التي تبذلها المملكة للحفاظ على مكانتها كراع وحيد للإسلام السني تحديات جدية تمس صميم الأيديولوجية الدينية، برزت في تراجع واضح في مكانة المؤسسة الدينية الرسمية تمثّل في

الصين واليابان وبريطانيا. وبحسب تقارير اقتصادية نشرت في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي يقدر حجم الاستثمارات السعودية في سوق سندات الخزنة الأميركية بنحو 229 مليار دولار، وهي تمثل ما بين 70% الى 90% من الاستثمارات السعودية في الخارج. ويلف الغموض طبيعة هذه الاستثمارات وحجمها، بالنظر إلى خسائر السعودية في السندات الأميركية المبنية على الدين العام الأميركي وتقدر الخسائر بنحو 40 مليار دولار أي ما يعادل 20 بالمئة من إجمالي الاستثمارات.

مهما يكن، فإن الفائض المالي المتراكم فشل في معالجة أزمات البطالة والفقر والسكن. وفيما تمسكت الحكومة السعودية بنسبة بطالة تقل عن 10% وهو المعدل العالمي لنسبة العاطلين والتي لا تضعها في مستوى الأزمة، أشار نائب مدير عام صندوق النقد الدولي في ضوء زيارته إلى السعودية في كانون الأول/ ديسمبر 2013، إلى أن نسبة العاطلين بين الشباب تمثل 1 من كل 4 أشخاص.

ويشكل ملف الفقر هو أيضاً أحد مظهرات الاختلال الاجتماعي حيث تقدّر نسبة الذي يعيشون تحت خط الفقر في المملكة بربع إجمالي السكان، أو ما تعده 4 ملايين نسمة<sup>3</sup>. يقابل ذلك تفشي الفساد في أجهزة الدولة. ويفيد تقرير صادر عن مجلس الغرف التجارية السعودية في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 أن الفساد في السعودية يأكل من حق المواطن ودخله السنوي بمقدار الثلثين، فيما ذكرت صحيفة الجارديان اللندنية في 29 كانون الثاني/ يناير 2013 أن السعودية من بين دول أخرى لا تقوم بأي إجراء يذكر في مكافحة الفساد في تجارة الأسلحة.

تنفق على وسائل الترفيه والادخار أي القادرة على تغطية نفقات المعيشة وأكثر<sup>1</sup>.

ولكن ما ظهر من خلال معطيات اجتماعية واقتصادية يفيد بأن الطبقة الوسطى لم تتطور ضمن نسق التحولات البنوية التي تشهدها الدولة ضمن برامج التحديث التقليدية (أي ما يعرف بالخطط الخمسية التي بدأت سنة 1970)، فقد تأكلت الطبقة نتيجة عجز أفرادها عن تلبية احتياجاتها الثابتة بسبب تضخم مالي في الأسعار، ونمو سكاني

عال، وثبات رواتب لأكثر من 35 عاماً<sup>2</sup>. وفي النتائج أن هذه الطبقة الوسطى لم تعد قادرة على احتضان مشاريع الإصلاح السياسي أو توليد مبادرات لجهة تغيير وجهة الدولة أو حتى المساعدة على دفع الأفراد لصنع إطرارات للتعبير عن مصالحهم العامة عبر مؤسسات المجتمع المدني كحاضن للديمقراطية.

## الاختلال الاجتماعي

في بلد يعتمد على الاقتصاد الريعي يعيش الأفراد على ما توفره الدولة من تقديمات اجتماعية ومصادر دعم مادية. وبعد مرور أكثر من أربعة عقود على تجربة الاقتصاد الريعي في المملكة بدا أن الدولة عاجزة عن تلبية الحد الأدنى من شروط الرعاية. ومن المفارقات أنه في الفترة ما بين 2003 و 2012 بلغ الفائض المالي المتراكم أكثر من تريليوني ريال سعودي.

وتستثمر السعودية قسماً كبيراً من إيراداتها من النفط في شراء أصول أميركية، وتعتبر السعودية رابع أكبر مستثمري سوق سندات الخزنة الأميركية، وتأتي بعد

1- د. حسن العالي: الطبقة الوسطى في دول مجلس التعاون الخليجي: الخصائص والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات، 22 تموز/ يوليو 2013

2- أنظر: جريدة الرياض، 13 أيار/ مايو 2013

3- واشنطن بوست، 1 كانون الثاني/ يناير 2013

يبدو واضحاً، في ضوء هذه المعطيات، أن الغالبية الساحقة من المواطنين، وخصوصاً الشباب، لم تعد تخضع لتأثير مصادر التوجيه الرسمي، بل هي تتفاعل مع ثقافة إنسانية كونية تتطور خارج الحدود وتؤسس لقطيعة نفسية وفكرية مع السلطة بكل أشكالها. والأهم من ذلك كله أن انفتاح الغالبية السكانية على وسائل الاتصال الاجتماعي وما يدور فيها من تفاعلات ثقافية وسياسية يشكّل مادة تحريض على إحداث تغيير في الواقع، ولذلك تحوّلت مواقع فيسبوك وتويتر إلى ما يشبه مضمار إحماء لحركة تغيير شعبية واسعة النطاق، الأمر الذي دفع بالحكومة للتفكير بصورة جدية في حجب مواقع التواصل الاجتماعي لصعوبة مراقبتها.

### متغيرات خارجية

التحوّلات الكبرى التي فرضت نفسها على المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط بعد مرور ثلاث سنوات على «الربيع العربي»، وضعت المملكة السعودية في مركز الزلازل السياسية والاجتماعية والأمنية.

وتواجه المملكة أخطاراً جدية على أمنها في أبعاده الثلاثة: الوطني، والقومي، والاستراتيجي، الأمر الذي دفعها إلى تبني مقاربات تبدو اليوم متناقضة تماماً مع خصائص الدولة المحافظة التي كانت تسبغ عليها في العقود السابقة. تأسس مفهوم الأمن لدى العائلة المالكة في السعودية على ثلاث دعائم: أولاً، توفير متطلبات وحدة السلطة المركزية ودرء الأخطار الداخلية المحدقة بها من قبل القوى السياسية والاجتماعية الطامحة إلى السيطرة على السلطة أو التي تخطط للمنافسة أو المشاركة في السلطة بما يكسر احتكارية العائلة المالكة، ويعرّف بـ «الأمن الوطني».

ويقترح الخبير الاقتصادي السعودي عبد العزيز الدخيل إعادة هيكلة سياسية كمدخل حتمي لأي عملية إصلاح اقتصادي أو إعادة هيكلة اقتصادية. ويتوقع الدخيل وصول الدولة السعودية إلى ما أسماها هاوية اقتصادية في حال سارت الأمور على النسق ذاته<sup>4</sup>.

### العامل الثقافي / الاتصالي

إن منسوب الوعي لدى غالبية سكان المملكة السعودية قد تضاءل في العقد الأخير بفعل الثراء الاتصالي الذي بدأ أول مرة مع الفضائيات ثم الإنترنت وصولاً إلى وسائل التواصل الاجتماعي. وبات الشعب في أغلبيه صانعاً للحدث، وهو اليوم قادر على التأثير في السياسات والقرارات الرسمية عبر حملات منظمة يقوم بها على مواقع التواصل الاجتماعي خصوصاً (فيسبوك) و(تويتر)، ما دفع بجريدة نيويورك تايمز للقول بأن ثورة السعوديين تتم عبر تويتر<sup>5</sup>.

نشير هنا إلى دراسة نشرت في 11 كانون الأول/ ديسمبر 2013 تفيد بأن عدد مستخدمي شبكة التواصل الاجتماعي «فيسبوك» في السعودية بلغ 7،8 ملايين مستخدم، وأن أكثر فئة عمرية على «فيسبوك» في السعودية هي ما بين 25 و34 عاماً بنسبة 46 بالمئة، فيما ذكرت دراسة أجراها قسم الإحصائيات في موقع «بيزنس إنسايدر» ونشرت في 8 تشرين الثاني/ أكتوبر 2013 أن عدد مستخدمي تويتر في السعودية بلغ 4،8 ملايين مستخدم، ما يجعل السعودية أكبر دولة في مجال استخدام تويتر، بنسبة تصل إلى 41% من إجمالي مستخدمي الإنترنت في هذا البلد (12 مليون مستخدماً للإنترنت في السعودية) وتضعها في المرتبة الأولى عالمياً.

4- صحيفة (الحياة)، 10 كانون الأول/ ديسمبر 2013

5- جريدة (نيويورك تايمز)، 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2013

الدول الرئيسة كالعراق وسوريا والجزائر ففي عدا مع الرياض، هذا عدا السودان وتونس. والرأي العام العربي بمجمله أكثر عداً اليوم للرياض مما كان عليه قبل بضع سنوات، ولا تزال الرياض تهدر مكانتها في الصراعات المحلية العربية.

## المملكة بعد التسوية الكيميائية

أوكل الملك عبد الله إدارة ملف سوريا لرئيس الاستخبارات العامة بندر بن سلطان في حزيران/ يونيو 2012، كونه الأقدر على التنسيق مع الولايات المتحدة وأجهزتها الأمنية على وجه الخصوص، للعمل على مشروع إسقاط نظام بشار الأسد.

كانت الخطة التي رسمها مدير السبي آي إيه السابق ديفيد بتريوس مع الأمير بندر منذ توليه جهاز الاستخبارات العامة في 11 تموز/ يوليو 2012 تقوم على استيعاب المقاتلين الإسلاميين من تنظيم «القاعدة» وغيره في الحرب السورية، من أجل استنزاف الجيش السوري في حرب طويلة ومفتوحة، والتمهيد لتدخل عسكري دولي بقيادة الولايات المتحدة وصولاً إلى إسقاط النظام.

نجحت الخطة في تحشيد مقاتلين ينتمون بحسب تقديرات السلطات السورية وتقارير استخباراتية غربية إلى أكثر من ثمانين جنسية، وباتت الأراضي السورية مليئة بالتنظيمات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة والسلفية الجهادية. واحتدمت المعارك الدموية على كامل التراب السوري، وسقط عشرات الآلاف من الضحايا من عسكريين ومدنيين ومن سوريين وعرب وأجانب، ولحق الدمار الهائل بالمدن والمحافظات السورية، ولكن لم تؤد الخطة إلى سقوط النظام السوري، ما اضطر الغرب لأن يعيد النظر في الحرب، على الرغم من محاولات توفير مبرراتها عبر اتهام النظام بارتكاب مجازر جماعية، أو استخدام أسلحة

وثانياً، توفير بيئة متصالحة مع النظام السعودي، بأن يكون الجوار الإقليمي منسجماً معه، ويخضع في مستوى آخر لنفوذه، ويمكن أن نسميه «الأمن القومي». وثالثاً: «الأمن الاستراتيجي»، ويقوم على بسط نفوذ في مناطق بعيدة لغايات أخرى: مشاغلة الخصوم في مناطق نائية من أجل إبعاد الخطر عن الحدود، أو بناء شبكة تحالفات من أجل المساعدة في احتواء أخطار تأتي من دول مستهدفة بهذه التحالفات، أو تعزيز نفوذ في دول أخرى لها تأثير في النظامين الإقليمي أو الدولي. ويمتد نطاق الأمن الاستراتيجي السعودي إلى باكستان شرقاً، وإلى المغرب غرباً، وإلى تركيا شمالاً وإلى بحر العرب جنوباً.

إن أهم ما نتج عن ربيع العرب أنه أفضى إلى انكشاف المملكة أمنياً، حيث سقطت على إثره نظرية الأمن القومي السعودي. في أقل من عقد خسرت السعودية حصنين

## ربيع العرب أدّى

## إلى انكشاف

## المملكة أمنياً

لهما صلة جوهرية بأمنها القومي، الأول نظام الحكم في العراق قبل نيسان/ أبريل 2003، والثاني نظام مبارك في مصر قبل شباط/ فبراير 2011، ثم توالى سقوط الحصن:

انفجار ثورة شعبية في اليمن جنوباً وفي البحرين شرقاً بما وضع الأمن الوطني والقومي السعودي على محك خطير.

وبالرغم من مساعي المملكة السعودية للحيلولة دون انتقال الاحتجاجات إلى أراضيها عبر الثورة المضادة لم ينعكس ذلك في هيئة نتائج محسومة لصالح المملكة السعودية. فلا تزال أوضاع البلدان العربية (ليبيا، تونس، مصر، اليمن، البحرين، سوريا) غير مستقرة، ما يجعل الكلام عن احتواء المملكة بصورة تامة لثورات الربيع العربي مجرد تكهنات أو تمنيات.

بلمحة عامة لخارطة التحالفات السعودية الإقليمية نلاحظ أن الرياض خسرت موقعها كزعيمة للعالم العربي، فلم يتبق لها من الحلفاء سوى بعض دول الخليج، وإلى حد ما مصر السيسى، ومملكتنا الأردن والمغرب. أما

ومع طهران، ومع الحكم المركزي في بغداد، وحزب الله في لبنان، والإخوان المسلمين في مصر، والحوثيين في اليمن، وحماس في فلسطين، وفي لحظة ما قطر، والآن مع سلطنة عمان، تندمج في النقاشات الداخلية، وتمثل أحد مولدات المشروع الدينية والسياسية للنظام السعودي، على الأقل وسط البيئة الحاضنة له، أي منطقة نجد. وتهدف إثارة موضوعات خلافية مثل هذه إلى نقل المعركة من الداخل إلى الخارج للحيلولة دون نجاح أي تجربة ديمقراطية في الخارج لما لها من تأثيرات على الداخل. وكما يبدو فإن الانخراط الكامل في النزاعات الخارجية، كما هو الحال في سوريا الآن، ينطوي على رفض ضمني لأي عملية إصلاحية محلية شاملة اقتصادية وسياسية واجتماعية.

في ضوء المعطيات سالفة الذكر ثمة مخاطر جمّة تحدق بالدولة السعودية نتيجة مقاربتها للملفات المنطقة، وانتقالها المفاجيء إلى سياسة الهروب إلى الأمام، في ظل تبدلات مفاجئة في خارطة التحالفات والمصالح الغربية، وبروز قوى دولية جديدة ناهضة، وتبدلات بنوية عميقة في اقتصاديات الدول، وتالياً تراجع مكانة السعودية في الإستراتيجية الأميركية.

مثل الأمر الملكي الذي أعلن عنه في الثالث من شباط/فبراير 2014 بخصوص المقاتلين السعوديين المدنيين والعسكريين في الخارج، وفي سوريا على وجه الخصوص، بداية الإنسحاب من الميدان السوري، بعد انسداد أفق الحرب، وفشل مشروع إسقاط النظام. إنها لعبة لوم أطلقها الأمر الملكي، وباتت المعركة داخلية بين المحرضين: الأمراء والمشايخ الوهابيين. واندلعت معركة تحميل المسؤوليات في وسائل الإعلام وفي مواقع التواصل الاجتماعي في سياق تهيئة أجواء لتوجيه ضربات لتيارات وشخصيات مصنفة في خانة الخصوم للدولة.

الدمار الشامل، أو تحت شعار حماية المدنيين.. ولكن في نهاية المطاف توصل الغرب إلى تسوية في الملف الكيميائي السوري تفضي إلى تسوية شاملة للأزمة.

كشف تراجع إدارة أوباما عن الضربة العسكرية على سوريا، ودخولها في تسوية مع روسيا في الملف الكيميائي السوري ومن ثم مع إيران، في الملف النووي، عن صدع بنوي عميق في التفكير الاستراتيجي السعودي، انعكس بصورة فورية على الأداء الدبلوماسي والسياسي المرتبك على المستويين الإقليمي والدولي، تمثل في إلغاء: زيارات رؤساء دول (لبنان، إيران)، وكلمة السعودية في الأمم المتحدة، ثم تحليها عن المقعد غير الدائم في مجلس الأمن، وكزت سبحة التوترات في علاقاتها مع تركيا وقطر على خلفية الانقلاب ضد حكم الإخوان في مصر، ثم في العلاقة مع اليمن وصولاً إلى التدخل العسكري، وأخيراً انفجار أزمة في العلاقات السعودية العمانية بعد إعلان السلطنة رفض فكرة الاتحاد الخليجي، إلى جانب التوترات التقليدية في علاقاتها مع إيران والعراق وسوريا وقوى المقاومة في لبنان وفلسطين.

ما يلفت الانتباه أمام هذه التمزقات في علاقات السعودية مع الدول العربية والإقليمية غياب أي نشاط دبلوماسي سعودي على الساحة العربية منذ اندلاع الأزمة السورية، فلا نكاد نسمع عن زيارة قام بها الملك أو ولي العهد أو وزير الخارجية إلى بلد عربي باستثناء ما يتعلق بالاستجمام (المغرب) أو بالأزمة السورية (مصر والأردن).

في الحاصل النهائي، خضعت الأوضاع المحلية لتأثير أوضاع إقليمية مضطربة، ما يعزز المبدأ القائل بأن السياسة الخارجية لأي دولة إنما هي انعكاس لسياستها الداخلية. وقد ظهر أن الشأن الخارجي اندغم في الشأن المحلي، إلى حد أن القضايا الخارجية ولا سيما منها ذات الطابع الخلافي باتت شأناً داخلياً سعودياً (شعبياً ورسمياً). وخلافات السعودية مع الرئيس بشار الأسد،

## الحراك الشعبي: ربيع السعودية؟

منذ اندلاع الثورات العربية برز العامل السعودي بكونه نذيراً من تحولات تفقد فيها القوى القابضة على القرار السياسي العربي السيطرة. وفيما كانت الثورة المصرية تعبر بآمال العرب إلى مرحلة النصر والحسم كانت القوى المضادة للثورة تستنفر قواها وتحالفاتها وإمكاناتها المالية لجهة تصنيع البدائل المعادية تكويناً للثورة ولأهدافها.

حين سأل رئيس تحرير صحيفة محلية في الرياض وزير الداخلية الأمير نايف ذات لقاء خاص مع رؤساء تحرير الصحف المحلية عن موقف المملكة من الثورة المصرية، وكيف ستتعاطى الحكومة مع مطلب التغيير، كانت إجابته مستمدة من ثقافة «الخصوصية»: إننا لسنا تونس ولسنا مصر، وإننا نطبق الشريعة الإسلامية!

اليوم، وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على «الربيع العربي»، ثمة أزمة خطاب يعيشها نظام الحكم في السعودية، بالنظر إلى النزوع المتعظم لدى العائلة المالكة بأن لها وحدها الحق الحصري في تقرير طبيعة التغيير، ولذلك لم يكن

### قانون الإرهاب

### أقفل الباب أمام

### أي احتجاج سلمي

مستغرباً أن تقود السعودية «الثورة المضادة» بعد سقوط النظام المصري برئاسة حسني مبارك في شباط/ فبراير 2011. وقد اعتمدت السعودية ثلاث استراتيجيات لناحية احتواء الثورات العربية: التدخل الناعم عبر إطلاق مبادرات استباقية لجهة نقل السلطة من حليف إلى آخر كما حصل في اليمن، أو تشجيع طرف للانقضاض على السلطة واختطافها كما حصل في مصر بإسقاط حكم الإخوان وعودة العسكر تحت غطاء ثورة شعبية في 30 حزيران/ يونيو 2013، والتدخل العسكري المباشر لدعم

نظام الحكم القائم كما في البحرين، وتمويل وتدريب وتسليح الجماعات المسلحة لإسقاط النظام كما حصل في ليبيا وسوريا.

في الداخل السعودي، بدا الوضع مختلفاً، فالحشد الأمني الهائل الذي قامت به وزارة الداخلية في «يوم الغضب» الافتراضي في 11 آذار/ مارس 2011 مثل امتحاناً حقيقياً للثقة بين الحاكم والمحكوم، بخلاف ما صدر عن وزير الداخلية الأمير نايف في اليوم التالي من أن عدم خروج تظاهرات في المدن والشوارع يعكس الثقة المتبادلة بين الحكومة والشعب. ومن راقب تدابير الفزع قبل أسابيع من اليوم المقرر للاحتجاج يشعر بأن الدولة كانت تعيش حالة طوارئ غير معلنة في كل أرجاء المملكة.

الإصلاح السياسي المرفوض داخلياً وخارجياً في الدول الحليفة للسعودية، وعلى وجه الخصوص في مصر والبحرين واليمن وتونس، بل والاشتغال على تعطيل شروط التحول الانتقالي فيها، يصبح في ليبيا وسورية استثناءً في ذلك الرفض.

في سياق فتاوى «التحريم» التي أصدرها علماء دين في السعودية ضد رؤساء تحرير صحف محلية لمجرد أنهم لم ينخرطوا في حملة تجريم التظاهر، خصّص الشيخ المثير للجدل محمد العريفي خطبة في صلاة الجمعة كي يطلق عبارة استفزازية يقول فيها «إن بعض الصحافيين لا يستحقون بصاق المفتي»<sup>6</sup>. ولا ريب أن تشجيع الإصلاح السياسي في سوريا واستغلاله كعامل رئيسي في المناكفة السياسية ولعبة المحاور، واجتياح بلد بأسره للحيلولة دون تحقيق الإصلاح السياسي المأمول شعبياً كما في البحرين، والإلتفاف عليه في اليمن، ومحاولة اختراجه في تونس ومصر يجعلنا أمام عقم سياسي. أما الثارات المؤجلة فإن تخصيص ليبيا وسوريا بالعقاب الثوري لا

6- مقابلة مع الشيخ محمد العريفي نشرت في موقع (سبق) الإلكتروني بتاريخ 4 تموز/ يوليو 2011

شأن له بالإصلاح السياسي المفقود محلياً، أو خارجياً في بلدان الحلفاء!

إزاء هذه التدابير المضادة جاء قانون مناهضة الإرهاب الذي كشف عنه في 22 تموز/ يوليو 2011، ليقفل الباب أمام أي شكل من أشكال الاحتجاج السلمي. إن توحيد العقوبة، أي جعل من يكتب بالقلم في نقد سياسات الدولة، ومن يشهر السلاح في وجهها على مرتبة سواء في الجريمة والعقوبة، تحت طائلة قانون مناهضة الإرهاب، يعني تعطيل حركة تاريخ الإنسان في هذا البلد

في القانون الجديد، الذي أعيد طرحه وإقراره في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2013، يصبح التشكيك في نزاهة الملك أو ولي العهد جريمة يعاقب عليها بعشر سنوات سجنًا في الحد الأدنى، وهذا يضعنا أمام «خصوصية» من طراز آخر<sup>7</sup>. إن القبول بهذا النوع من النقاشات القانونية في ظل تطلعات شعبية حول الانتقال الديمقراطي يعني أن ثمة مأزقاً تعيشه الدولة، مأزق يمكن أن نرقب تداعياته، ولا نفهم مبررات الوقوع فيه، تماماً كمقولة «السلفية مطلب وطني» بحسب مؤتمر عقد في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2011 تحت رعاية وزير الداخلية الأمير نايف، مستحضراً مقولات له في 2006 و2008، حول سلفية الدولة السعودية!

في حقيقة الأمر تنطوي التدابير المضادة التي قامت بها السعودية على رد فعل إزاء الأخطار المحدقة بها. هذه التدابير تكشف عن هرم بنيوي، أو بالأحرى شيخوخة سياسية تعيشها الدولة السعودية ما طرح لاحقاً السؤال الكبير والدائم عن مصير الكيان.

ما فعله المؤسس، الملك عبد العزيز في العام 1932، أنه أقام سلطة في هيئة دولة، وبقي الحال كذلك حتى اليوم، بمعنى

أن الدولة لم تتحوّل إلى وطن/ أمة، وأمكن القول إنها دولة تسلّطية، حيث يسيطر فيها المركز على الأطراف بطريقة ما يعرف في العلوم السياسية بـ«الاستعمار الداخلي» internal colonization، فيما تسلتزم عملية الانتقال إلى الدولة الوطنية دعوة المناطق الملحقة للمشاركة في المركز/ السلطة، في إطار عملية اندماج وطني واسع النطاق تفضي إلى تشكيل أمة، وهوية وطنية، وإجماع وطني الخ..

## المقاربة الخلدونية

### صالحة لتفسير

### المسار الحالي

### للسلطة

بدا لاحقاً أن الأمر لا يتعلق برغبة مؤجلة أو تمرحل متعثر، فقد كان

مشروع عبد العزيز في الأساس هو إقامة دولة سلطانية فحسب، ولم يكن في وارد الانتقال بها الى دولة وطنية، لما تتطلبه من تغييرات بنيوية عميقة في الكيان، لا تقتصر على وقف مفاعيل مدعيات لاهوتية وتاريخية ما قبل الدولة «ملك الآباء والأجداد»، و«دولة السلف الصالح وتطبيق الشريعة».

ولا يمكن في ظل مصادرة هذا الحجم التفكير في هوية وطنية محتملة لهذا التمثّل، فقد باءت كل «الوطنيات» الجادة والمرجلة بالفشل، لأن من غير الممكن الفصل بين الوطن والبنية الوطنية. ومن العبث أن نمزج خليطاً من مكوّنات فرعية (مذهبية، وإثنية، ومناطقية) لتخرج في هيئة هوية وطنية جامعة.

إن الدولة السعودية، بفعل ضمور الوعي الوطني الناجم عن غياب الدولة الوطنية، واجهت ظاهرتين: في حال ضعف الدولة تندلع الهويات الفرعية وتعبّر عن نفسها، من بين وسائل إيضاحية أخرى، في الكتابة عن مناطق وقبائل وشخصيات خاصة، أو صدور صحف وقنوات فضائية تعكس ثقافة وهوية جماعة أو منطقة

7- أنظر نص القانون في صحيفة الشرق الأوسط في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2013

أن يكون مجرد ساحة استثنائية لتصنيفية الحسابات، فمن يقترب من أفراد الجيل الثالث يشعر بقرب لحظة مجابهة واسعة النطاق، تنذر بتشطي الكيان.

لقد بات واقعاً اليوم أن السعودية ليست كما كانت قبل عام، وكل الأعوام السابقة، بل إن مجمل النشاطات السياسية والحقوقية والثقافية تشير إلى أن تغييراً كبيراً وعميقاً ينتظر حصوله في المدى المنظور. فالقول بأن «عدم استقرار نظام الحكم السعودي من بين أخطر التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة في العام 2012»، بحسب خلاصة البحث الذي توصل إليه مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك في 10 كانون الأول/ ديسمبر 2011، له ما يصدقه على الأرض.

التغيير المأمول لم يعد فكرة رغم كثافة حضوره الثقافي، وليس أيضاً علامة فارقة لمكوّن اجتماعي أو سياسي، بل أصبح فعلاً شعبياً، وهذا ما يجعل الحملة شرسة على نقاط انطلاقها. ولكن في لحظة يجمد الإعلام الرسمي بعد أن نضبت لغته، وهذا مؤثر واضح على أفول أثره النفسي والسياسي والثقافي.

ردود الفعل الرسمية على مجمل الحراك الشعبي، والذي يتبلور منذ سنة 2011 في أشكال شتى وإبداعية من النشاط السياسي والحقوقى والاجتماعي والثقافي تقصر عن المواكبة، فكأنما جمدت الدماء في شرايين الدولة. وبإمكان المرء، والمراقب على وجه الخصوص، أن يرصد جملة تحولات ذات مغزى وتصبّ في رافد التغيير الكبير. لا بد من لفت الانتباه إلى أن الحراك الشعبي في أشكاله المتعددة يعبر هذه المرة، وهنا مصدر فزع النظام السعودي، عن روح مشتركة، فالذين أفضلوا الانتخابات البلدية عام 2010 بسبب حملة المقاطعة التي دامت لشهور ينتمون إلى بيان الإصلاحيين للدفاع عن رفاههم في المعتقلات السعودية، ويطالبون بكف أجهزة الأمن

محددة، وفي حال قوة الدولة تعزف المكونات السكانية الأخرى عن التفاعل مع الخطاب الفرعي للدولة.

حقيقة الأمر أن المملكة تمر الآن بمرحلة جديدة تتعلق، في الأساس، بعوامل توحيدها، أي في عناصر التقسيم المجتمعي. والسؤال الكبير: ماذا لو فقدت الانقسامات الكفيلة لديمومة ووحدة السلطة الدولة السعودية مفاعيلها السياسية والأيدولوجية؟

قد تكون المقاربة الخلدونية صالحة في تفسير واقع السعودية، بالنظر الى المسار الحتمي الذي تسلكه الدول وصولاً إلى انهيارها، ف«العصبية»، وفق الرؤية الخلدونية، تهرم بتعاقب الأجيال وصراعها واختلاطها. ولا شك في أن الجيل الثالث في العائلة المالكة لن يتقدم ويتصارع في آن معاً. فإما أن يحافظ على وحدة الكيان واستمراره، أو أن ينغمس أفراد في الصراع عليه. وثمة فرق بين المحاصصة وحفظ الكيان، المعادلة التي حكمت العلاقة بين أفراد الجيل الثاني. إن عدد المتصارعين وترهل العصبية النازمة للصراع والحفاظة للمنجز من شأنهما تقويض التوازن بين الصراع المنضبط لإرضاء الحاجات الفورية والإجماع على إبقاء الصراع تحت سقف الكيان.

ما يقلق بالنسبة للعائلة المالكة لا يأتي من طرف أولئك المنشغلين بتفسير الصراع ولكن ممن يعمل على تغيير الواقع ذلك أن الجيل الثالث بتفاهم خلافاته يزيد في وتيرة النشاط الخلاق لجيل الشباب، غير المحكوم بوطأة الرمز السياسي والأيدولوجي، ولا بقيود الوسط الاجتماعي، فهو يتحرك بوحى من وعي كوني جديد غير متصالح في الغالب مع الأفكار المسبقة.

الجيل الثالث الذي سيرث السلطة عما قريب ليس في وسعه أن يوقف حركة التاريخ، كما ليس في وسعه أن يجعل من أفراد رموزاً لدولة وطنية، فكل ما يفشيه ينبى عن استقالة تاريخية للدولة، وأن بقاء الكيان لا يعدو

وفق منطق الدولة، وبات اللعب في عراء السياسة وليس في كوايسها، بل تحوّل رجال السلطة في لحظة «انفلات غرائزي» الى مجرد عصاة (فقد هدّد أمير المنطقة الشرقية محمد بن فهد زوّاره الشيعة ذات لقاء «بأن أبناءكم المنتشرين في أرجاء المملكة مرصودون ويمكن اقتناصهم») إشارة إلى القتل في عمليات طائفية.

اليوم، تمزّ الهيبة الأمنية للنظام باختبار حاسم، بعد أن عقلت «ثقافة الخوف» عن أن تلد جيلاً من المدعورين، رغم أن الإمبراطورية الإعلامية السعودية تحوّلت الى ما يشبه جهازاً أمنياً وأداة تخويف محض، كما تنبئ عن ذلك مقالات الكتاب والصحافيين والتقارير التلفزيونية.

ليس المشهد الاحتجاجي قطيفياً أو بالأحرى شيعياً، رغم محاولات النظام السعودي لجهة جعله كذلك، حتى يحقق خطاب «التجيش الطائفي» مفعوله المأمول. والواقع أن ظاهرة الاعتراض السياسي شعبية وعابرة للمناطق والطوائف، وتمثل مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر وفيسبوك) المجسّات الحقيقية لعمق ومساحة التحوّل في وعي شعب المملكة السعودية. مثال عابر: ذكر رئيس جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية وعضو هيئة حقوق الإنسان في السعودية، وهي هيئة شبه رسمية، محمد فهد القحطاني في برنامج تلفزيوني على قناة «الحرّة» في 2 أيلول/ سبتمبر من العام 2011 أن هناك 30 ألف معتقل سياسي في السعودية. ومن المؤكّد أن الغالبية الساحقة من هؤلاء المعتقلين هم من المناطق الأخرى، أو بالأحرى من غير الشيعة.

أما المشاهد الاحتجاجية فهي شبه يومية وجمّة. تحدث زهير الكتيبي، الكاتب والناشط السياسي الحجازي، في برنامج «البيان التالي» على قناة «دليل» الفضائية في 17 شباط/ فبراير 2012 حول الفقر في السعودية، ونزعه

عن التعامل الوحشي مع طلاب الحرية، وهم أنفسهم أيضاً من يشاركون في فعاليات حقوقية وثقافية وشعبية الآن، فثمة تعاضد غير منظور يتحقق بين مجموعات ناشطة من كل المكونات والأماكن تقيم وطيناً بحجم تطلّعاتها، وتعجز أجهزة الدولة الشمولية عن الوصول إليها والإضرار بها، ببساطة لأنها أرقى وعياً وحضوراً من الدولة نفسها.

## الإحتجاجات في السعودية

بالرغم من أن الإصلاحيين في المملكة لا يجدون في الإعلام العربي سوى رسول غير وفي، تماماً كما هو حال أغلب الحكومات الغربية التي تجاهلت فعل القتل ضد احتجاجات سلمية في القطيف، وضد أحكام جائرة بحق إصلاحيين في سجون السعودية، وتواطأت بالصمت إزاء حراك شعبي واسع يطالب بإصلاحات سياسية جوهرية، تمثّل فيها حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية بعداً جوهرياً، فإن ما يعزّي النفس هو أن الحراك الشعبي صمد لأكثر من سنتين دون غطاء إعلامي، بما يؤكّد أن ثمة تاريخاً جديداً يسجّله هؤلاء الذين وضعوا خاتمة لاحتكار الدولة لقنوات الاتصال الجماهيري. فالخطاب الإعلامي المتناقض بانكشافه على الربيع العربي خضع لاختبار تحت تأثير الثنائية العقيمة التي تجعل من شعار الحرية مطلباً مشروعاً في كل العالم إلا في السعودية، حيث يصبح عمالة للخارج.

يشعر المراقب لما يجري في السعودية بأن ثمة تسافلاً سريعاً لمقام الدولة، وأن سلوك الأجهزة الأمنية والإعلامية والدينية في شكله الموتور إزاء حركة الاحتجاجات ينجر عن تحوّل عميق في الوعي الشعبي وهو ما يقرر طبيعة ميزان القوى، فقد بدا السلوك الرسمي وكأن السلطات السعودية باتت جزءاً من لعبة صغيرة، فلم تعد تتصرّف

### ظاهرة الاعتراض

#### السياسي

#### عابرة للمناطق

#### والطوائف

والناشطون السياسيون والحقوقيون يوافون كل يوم بالمزيد والحديد من الأفكار الثورية، حيث يخرق الحديد فضاء الدولة والمجتمع، عبر قنوات تعبير صُنعت خارج نطاق سيطرة التقليد السياسي والأيدولوجي.

فقد خرق الشيخ سلمان العودة المحظور الفكري والسياسي، وتجاوز قوانين الحظر في مجال التوزيع والنشر حين قرّر أن يضع كتابه الأخير «أسئلة الثورة» في متناول الجميع بعد يوم من قرار منعه في معرض الكتاب الدولي في الرياض في 16 آذار/ مارس 2012، فقام على الفور بوضع رابط لتحميله مباشرة من دون مقابل.

في تقويم إجمالي، يمثل كتاب العودة ذروة التماهي السلفي السعودي مع الحداثة الفكرية والسياسية، لم يسبق إليه أحد من مشايخ الصحوة الذين برزوا في التسعينيات، حين طالبوا بإعادة تشكيل الدولة السعودية على أسس دينية من خلال «مذكرة النصيحة» التي كان الشيخ العودة من بين أبرز الموقعين عليها. في كتابه الجديد يبدو العودة كما لو أنه يستلهم من السلفية المفتوحة لدى الشيخ رشيد رضا، في مقارنته الحداثية لمفاهيم دينية مثل الشورى، رغم المسافة الاحترازية التي وضعها رضا إزاء نزعة الموازنة مع الديمقراطية، على أساس أن الشورى ما كانت مبدأً حكم قبل أن يطلع المسلمون على تجارب الغرب، ومنه استعاروا المعنى الكامن فيها كيما تصبح الشورى والديموقراطية صنوين.

حداثوية العودة حاضرة بكثافة في كتابه، أقرّ هو بذلك أيضاً بقوله "دوري في هذه السطور هو الاقتباس والنقل والاختيار"، ولأن من غير الممكن الاتكال على الأفكار التقليدية لمناصرة الحرية والتغيير، خصوصاً من لدن أولئك الذين يعانون من أزمة مواكبة مع حركة الأفكار الإنسانية، فقد بات اعتناق منهج حديث لتفسير الواقع

الألقاب عن كبار الأمراء وتحميلهم مسؤولية تفشي ظاهرة الفقر، وتحذيره من ثورة شعبية، وكانت المداخلة علامة فارقة في الحراك الشعبي الداخلي. وكان رد فعل النظام السعودي المعروف سلفاً حسب الكتبي نفسه على صفحته في تويتر هو التالي: أبلغني وكيل وزارة الإعلام السعودية بصدور تعليمات تقضي بمنعي من الكتابة. ثم ذكر في تغريدة له في 21 شباط/ فبراير من العام نفسه "أدعوا لي لأن القوم يأثمون ضدي وخاصة أني حجازي ليس لدي من يقف معي فادعوا لي بإخلاص وصدق فالدعاء هو ما نملك والله فوق كل جبار عنيد".

## بداية زمن جديد بمرجعية مختلفة

على مدى عام جرى اعتقال عدد من الكتّاب على خلفية التفاعل مع الربيع العربي، فقد تساءل خالد الماجد، أستاذ الفقه في جامعة الإمام بالرياض في 22 شباط/ فبراير من العام 2011 «ماذا لو قال السعوديون: الشعب يريد إسقاط النظام؟»، فاعتقل في اليوم التالي، وجاء من بعده عشرات يكتبون مقالات نقدية وينشرونها في الصحف العربية خارج الحدود أو على الشبكة أو يتداولونها في مواقع التواصل الاجتماعي، وبنفس الزخم الاحتجاجي وسقف المطالب الشعبية: لم يعد فصل الخطاب بيد الدولة، فالمجتمع انتزع حق الرد، ويقاسمها القوة، ففي مقابل كل بيان هناك رد، ووراء كل قمع هناك غضب وإصرار على المواصلة. وهذا بكلمة أخرى: انكسار النظام.

باتت الحرية هي الفكرة الثورية الأكثر حضوراً في الحراك الفكري والسياسي في السعودية منذ ثلاث سنوات على الأقل. تتوارى سلطة النظام المرجعي المفروض رسمياً، المؤلف من تعاليم دينية، وإرشادات روحية، ورموز، وحتى النصوص القديمة في قوالب حديثة تنزوي بوتيرة متسارعة، لأن زمناً جديداً بدأ بمرجعية مختلفة.

والمشاركة في تغييره ضرورة حتمية. من بين الأفكار الثورية الواردة في كتاب العودة دعوته إلى عقد اجتماعي جديد على أساس أن «الحق هو للأمة، فهي الأصل وهي أحد طرفي العقد، والحكم هو الوكيل أو النائب عنها، وليس الحكم تفويضاً إلهياً...»<sup>8</sup> (ص 84). بل اشترط في السلطة أن تكون معبّرة عن إرادة الشعب وخياراته، وهي وكيلة عنه وفق عقد مدني صرف...<sup>9</sup> وكلمة الفصل في كتاب العودة هي قبوله بفكرة الديمقراطية التي اعتبرها «ثمرة التجربة الإنسانية»<sup>10</sup>. ثم فتح قوسين لمرورها بأمان حين ربطها بعبارة «وهي صيغ متعدّدة»، كما قبل بمبدأ المواطنة، لتحقيق المساواة، بعد أن كان الانتماء الديني يحدد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين.

وعلى خطى العودة، وضع داعية الملكية الدستورية عبد الله الحامد كتابه «ثلاثية المجتمع المدني... عن سر نجاح الغرب وإخفاقنا»، بعد أن قرر كسر الحظر المفروض عليه من وزارة الإعلام السعودي، وكذلك من قانون «حقوق الطبع» الخاص بدار النشر اللبنانية، حين سمح لمتابعيه بتنزيل الكتاب بصورة مجانية. يدور الكتاب حول بناء دولة العدل التي تتحقق «بإقرار الحقوق، اجتماعية واقتصادية ومدنية وثقافية، للناس أفراداً وجماعات ومجتمعاً»، ويتحقق ذلك من خلال «قيم المجتمع المدني وتكاملته الأهلية». ويرى الحامد أن «الاستبداد هو المشكل الأكبر في الدولة، وأن الحرية والشورى النيابية هي الحل». ونشير إلى أن الحامد دعا على صفحته في تويتر في 28 آذار/ مارس 2012 الأمير نايف، ولي العهد ووزير الداخلية، إلى الاستقالة، وكتب ما نصّه «أفضل خدمة يقدمها الأمير نايف للبلاد والعباد والإسلام هي

أن يستقيل من ولاية العهد، تكفيراً عن خطاياها الموبقات، فلعل الشعب يعفو عنه، فيرحمه الله».

ولحق الحامد الناشط وليد الماجد بكتابه «أسوار الصمت.. قراءة في حقوق الفرد المدنية في السعودية»، بوضعه على صفحته في تويتر ليكون متاحاً لعموم القراء. وذكر في

المقدمة أن الثورات العربية مزّقت

«حاجز الصمت في نفس الإنسان»

حسب قوله، ولفت إلى أن ثمة

تياراً حقوقياً عابراً للإيديولوجيات

والأحزاب والتنظيمات وقد

نشأ الآن محثوثاً بضغط الحاجة

إلى «إعادة ترتيب العلاقة بين الوطن والمواطن، بين المحكوم والحاكم، علاقة أساسها احترام حقوق المواطنة الأساسية».

وفي ضوء وعي حدائوي بطابع حقوقي يستحضر الماجد المفاهيم الحقوقية التي طرحها هوبز، وهيغل، وجون لوك، وروسو ومونتسكيو وغيرهم، ليؤسس لمنظومة حقوقية متكاملة تبدأ من الحقوق الأساسية (السكن، العلاج، التعلّم، العمل) مصحوبة بقراءة نقدية لواقع المواطن في هذا البلد، مروراً بحقوق المتهم في ضوء انعدام التمثيل القانوني في السعودية لسجناء الرأي، وحقوق المرأة، التي يصفها بـ «كائن جامد منزوع الحقوق» في دولة تصنّف بأنها الأسوأ في التعامل مع المرأة في كل المجالات. ويجتمع الماجد برسالة للقارئ، المواطن، ألا يقبل «أن تهدر كرامته وأدميته مهما كانت الضغوط ومهما كانت المبررات لأن الإيمان بالحرية والعزة والكرامة والالتزام بها هو الدافع الحقيقي لوجود الإنسان وتطوّره». وقال أخيراً «نحن

8- سلمان العودة، أسئلة الثورة، مركز أنماء للبحث والدراسات، الطبعة الأولى، 2012، ص 84

9- العودة، المصدر السابق، ص 128

10- العودة، المصدر السابق، ص 135

## سلفيون يتماهون مع الحدّات الفكرية والسياسية

النطاق لخطاب العودة كما جاء في حملة "خطاب العودة يمثلني" في تويتر.

وفي رد فعل على الحراك الشعبي شهدت البلاد مرحلة انقلابية عبر الإعلان عن خلايا التجسس التي آذنت بمرحلة تدابير قمعية تحت عنوان "أمن الوطن"، وصوّرت خلية التجسس المزعومة باللون الطائفي المراد فرضه عليها على أنها كافية لشرعنة العودة الشرسة للدولة العميقة.

كانت تكهّنات المراقبين والباحثين بقرب اندلاع ثورة شعبية في المملكة السعودية، وفي العام 2013 على وجه الخصوص، قد أثارت فزع الدولة العميقة التي باتت تتصرّف من وحي الخوف على المصير، وبات كل رجالها في المؤسسات الأمنية والدينية والإعلامية في الداخل والخارج يعملون على أساس أن ثمة معركة وجودية يجب خوضها قبل غرق السفينة المتهالكة.

أمام جهاد مدني مقدّس من أجل بناء ثقافة حقوق إنسان محلية ونشرها.

في ظل تصاعد الحراك الشعبي على الأرض، وفي الواقع الافتراضي على السواء، حضرت كل الملفات: الإصلاح السياسي الشامل، ملف المعتقلين، التمييز الطائفي، البطالة، الفقر، أزمة السكن، الفساد، نهب الثروة الوطنية، الحريات العامة، قيادة المرأة للسيارة.

كان خطاب الشيخ الصحوي سلمان العودة «خطاب مفتوح» في 15 آذار/ مارس 2012، وقد حدّر فيه من قمع الثورة الشعبية وقال بالحرف "الثورات إن قمعت تتحول إلى عمل مسلح، وإن تجوهلت تتسع وتمتد، والحل في قرارات حكيمة وفي وقتها تسبق أي شرارة عنف". وكانت الأربع وستون نقطة التي أوردتها العودة في خطابه كفيلة بإعلان الدولة العميقة النفير، بعد التأييد الواسع